Tarnadi
A-Yisal

كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ

تأليف
فضيلة العلامة سماحة الأستاذ الإمام
الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور

1975

نشر الشركة التونسية للتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

أما بعد فقد كانت تَعْرض لى عند مُزاولة موطإ مالك بن أنس رضي الله عنه ، رواية ودراية ومطالعة ، نُكَتٌ وتحقيقات ، وفتحٌ لمغلقات ، ليست مما تهُون إضاعته ، ولا مما تُبْخس بضاعته . فكنت حين أقرأته في جامع الزيتونة بتونس عقدت العزم على وضع شرح عليه يفي بهذا الغرض ، يجمع أشتات ما انقدح في الدرس وما قبلُ عرض . أُلمُّ بما كتب الشارحون ، وأنفِّل ذلك بما يقدحه زند الذهن عند التأمل في معاني آثاره ومنازع فقه صاحبه . وكنت شرعت في ذلك وكتبت جملة ، ثم طرأت شواغل أعمال نافعة ضايقت أوقاتي عن الوفاء بذلك ، فاقتنعت بإثبات أهم ما يلوح لي من النكت والمسائل ، وكشف المشاكل ، أو تحقيق مبحث ، أو فصل نزاع ، أو بيان استعمال عربي فصيح ، أو مفرد غير متداول . فالموطأ وإن كان قد شُرح بشروح جمة ، قد بقيت في خلاله نكت مهمة ،

لم تغمض على دررها الأذهان ، وهي إذا لاح شعاعها لا يهون إهمالها .

وبين أيدي الناس اليوم من شروح الموطإ جملة صالحة ، وهي المنتقى لأبي الوليد الباجي ، وشرح محمد الزرقاني ، وتعليق جلال الدين السيوطي. وبين يديّ شروح أخر ؛ منها : شرح لأبي بكر ابن العربي المسمى بالقَبَس ؛ ومنها : جزء هو ربع ثالث من شرح أبي بكر ابن العربي عليه المسمى ترتيب المسالك ، وقطعة من التمهيد لأبي عُمر ابن عبد البر تبلغ أواخر المرويات عن دَاود بن الحُصَين . وطالعت عند أحد العلماء من أصحابنا قطعة تبلغ إلى الحج من شرح اسمه الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار لمحمد بن أحمد ابن سعيد المعروف بابن زَرْق (بتقديم الزاي المعجمة على الراء المهملة) . ويقال: ابن زَرقون الأشبيلي المتوفى سنة 586 . ولدي شرحُ غريب الموطإ المسمى بالتعليق لأبي محمد بن السّيد البطليوسي . وبعد أن أتممت جانبا وافرا من هذا التعليق صارت إلي نسخة من المشارق لعياض ولم يكن قبل ذلك موجودا لدي فألحقت ما رأيت فيه زيادة فائدة بمواضع تفسير الغريب .

فهذه الشروح لا أجلب منها إلاّ ما يتعين جلبه للتنبيه على وهَم أو تقصير ، وما عداه أكِلُه إلى مطالعة الناظر المعتني . وأقتصر على ما ينفتح لذهني من الحقائق والألفاظ التي أشكلت أو أهملت أو أغفلت ، وكلها وإن كانت قليلة وجيزة ، تعد من النكت العزيزة . وليست القيمة للكاثر ، ولا بالمكيال تكال المآثر ، ولكن رب كلمة جامعة ، تَجِد أذنا سامعة ، فتَرجَحُ صحائف واسعة . حقق الله الأمل ، ووفق إلى خير العمل .

مُوطأ مالك بن أنس رحمه الله

إن أهل العلم ورجال السنة اتفقت كلمتهم على أن الموطأ ألفه الإمام مالك بن أنس رحمه الله ، وكتَبَه بيده ، وأنه أوّل كتاب ألف في الإسلام من الكتب التي ظهرت بين أيدي الناس ، وأنه قد رواه عن مالك جمهرة من أهل الحديث والفقه يتجاوزون الألف . قال ابن العربي في بعض كتبه : رواه عن مالك من أصحابه ألف أو يزيدون. وقد أحصاهم عياض في باب خصه لذلك من كتابه المعروف المسمى بالمدارك (1) فبلغ إلى ألف وثلاثمائة مرتبين على حروف المعجم . وكان الخطيب البغدادي عُني بإحصاء رواة الموطإ فبلغ تسعمائة وثلاثة وتسعين راويا .

وإن التوفيق الذي بعث مالكا رحمه الله على تدوين الموطإ للُطفٌ ربانيٌّ ، جعله الله مثالا لحملة سنة رسوله صلّى الله عليه وسلم كيف يحق لهم حملها وإبلاغها إلى الأمة مما استخلصه من طرائق شيوخه . فقد رسم مالك بهذا الكتاب طريقته التي اتبعها ونوه بها في مجالس تحديثه ودروس علمه ، هي طريقة التمحيص ، والتصحيح في الرواية ، وتمييز من يستحق أن تحمل عنه السنة ، وتبيين محامل الآثار المروية، بعد أن مضى زمن خلط فيها بين الصحيح والسقيم ، فإن التعطش إلى حفظ ما يؤثر عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم قد شب في

(1) هو ترتيب المدارك وتعريف المسالك ، كذا سماه المقرى في ازهار الرياض

نفوس علماء الأمة حين أذن عصر أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلم بالانتهاء ، فهرع الناس إلى الذين تلقوا العلم عن الصحابة وهم التابعون . وكان من هؤلاء مُكثر ومقلّ ، ومسهل ومشدد ، وطفقوا يقيدون ويحفظون ويحدثون بجميع ذلك خيفة اندراس العلم، فكانت أعصُر ركب الناس فيها كل صعب وذلول ، كما قال عبد الله ابن عباس رضي الله عنه . ووجد أهل الأهواء والنزعات ودُعاة الدول والأحزاب في تلك الكثرة والسعة مخابىء دسُّوا فيها مفترياتهم ، أو آثار غفلاتهم ، فلا جرم أن أصبحت الأمة في حاجة إلى ضبط الصحيح من آثار رسولها صلّى الله عليه وسلم وأصحابه . وكان أهل المدينة أحق الناس بذلك الضبط ، فإنها ما زالت يومئذ عاضة على السنن بنواجذها ، مقتفية هدي رسول الله صلّى الله عليه وسلم وخلفائه وخاصة أصحابه .

ولم يكن الوضّاعون والمدلّسون بالذين تنفق بالمدينة خزعبلاتهم ولا تروج ترهاتهم ، إذ كانت المدينة مكتظة بأهل العلم والأثر ، هيجّيراهم الرواية والتحديث ودراسة العلم ، وديدنهم التمسك بالحق الصريح ، فلو رمى أحد الوضّاعين بين ظهرانيهم بحصاة لنفوه ، فإن المدينة كالكير تنفي خبثها وينصع طيبها .

وقد خلص علم فقهاء المدينة إلى مالك بن أنس رحمه الله وكانت زكانة رأيه ، وصلابة دينه ، وقوة نقده ، قد هيأت له بتوفيق الله تعالى ذلك المقام الجليل ، مقام الضبط والتصحيح والتحرير ،

حتى أيقنّا أنه الذي بعثه الله على رأس المائة الثانية ، مجددا للأمة أمر دينها . وناهيك بمثل هذا الأمر من الدين ، فقد قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم : « إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها » . قال ذلك في آخر سنِي حياته المباركة ، أي في نحو سنة إحدى عشرة من هجرته . وقد ظهر مالك في العلم في حدود سنة إحدى عشرة ومائة 111 من الهجرة . وأخرج الترمذي وغيره عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحدا أعلم من عالم المدينة» . وروي عن سفيان بن عيينة أن عالم المدينة مالك ابن أنس . وروي أيضا عن عبدالرزاق أنه مالك بن أنس .

وهذا الحديث رواه الشافعي أيضا في مسنده ، والبيهقي في سننه ، والحاكم في المستدرك ، فالحقه الحاكم بالصحيح . ومما يحقق ذلك أن مالكا قد كان معاصروه بالمدينة وهم عبيدالله العُمري ، ومحمد ابن أبي ذئب ، ومحمد بن إسحاق ، وعبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون ، ومحمد بن عبد العزيز الزهري . فما شُدّت الرحال من سائر الأقطار إلا إلى مالك . وقد انقرض عصر مالك فما خلفه بالمدينة إلا عصر أصحابه ، ولا يعرف بالمدينة في عصرهم فقهاء غيرهم .

لقد ضيق مالك في شروط قبول الأخبار تضييقا استبرأ فيه لدينه ، وقضى به حق الاحتياط في موافقة صحة النسبة إلى رسول

الله صلّى الله عليه وسلم وما تواتر من حال المسلمين في زمانه وزمان الصحابة . روى الترمذي في آخر جامعه عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال : «ما في القوم أحد أصح حديثا من مالك بن أنس . كان مالك إماما في الحديث» .

وقد تقصيتُ مراجع شروط الصحة عند أهل الأثر فوجدتها لا تعدو ثلاثة أشياء .

الأول : تحقق صدق الراوي فيما رواه . وهذا يندرج فيه شرط العدالة ، واليقظة ، والضبط ، وعدم البدعة .

الثاني : تحقق عدم الالتباس والاشتباه على الراوي . ويندرج في هذا صراحة طرق التحمل من انتفاء التدليس والتغفل .

الثالث : تحقق مطابقة المروي لما هو واقع من الأمر في زمن النبيء صلّى الله عليه وسلم . ويندرج تحت هذا قواعد الترجيح بين المتعارضات ، ومحاملُ المتشابهات ، وتأويلها ، والنسخ، ونحو ذلك .

فالأمران الأولان يعتمدان صحة السند وثقته . والأمر الثالث يعتمد صحة المعنى . وكان معظم رجال الحديث في عصر مالك لا يتوخون إلا صحة السند ، وقد شغلهم ذلك عن تتبع الأمر الثالث . وربما كان بعضهم لا يعبأ بالأمر الثالث إذا عنَّ له ويجعل العمدةَ الأمرين الأولين حتى قال بعضهم : إذا صح الحديث فهو مذهبي . مريدا صحته

لهذا المعنى . وقد وقع هذا للشافعي كثيرا في مسائل فقهه . أما مالك فقد جعل للأمر الثالث الحظ الأكبر فكان بعد صحة سند الأثر يعرضه على عَمَل علماء المدينة من الصحابة والتابعين وعلى قواعد الشريعة وعلى القياس الجلِيّ ، فكان لا يعمل بخبر الواحد إذا خالف واحدا من هذه الثلاثة ، كما قال بِردٍّ حديث خيار المجلس إذا حمل على ظاهر لفظه .

وإذا أحطنا بأسباب رواية الأخبار الموضوعة أو الضعيفة النسبة إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلم وجدناها خمسة : افتراء ، أو نسيانا ، أو غلطا ، أو ترويجا ، أو إغرابا .

فأما الكذب وهو شرُّها ، لأنه لا يُقدم عليه إلا ضعيف الدين أوضعيف العقل . وقد توخى مالك رحمه الله للوقاية منه شدةَ نقده للرواية في صحة الدين ، واستقامة الفهم ، واتباع السنة . قال سفيان ابن عيينة : رحم الله مالكا ما كان أشد انتقاده للرجل . وقال ابن المديني : لا أعلم أحدا يقوم مقام مالك في ذلك . وقال أحمد بن صالح : ما أعلم مالكا روى عن أحد فيه شيء . وقال مسلم بن الحجاج في الأحاديث المعنونة بـ«باب إن الإسنادَ من الدين» عن بشر بن عمر قال سألت مالكا عن رجل، فقال لي : هل رأيته في كتبي ؟ قلت : لا . فقال : لو كان ثقة لرأيتَه في كتبي . وقال أبو عمر بن عبد البر في ترجمة ثَور بن زيد الدِّيلي من كتاب التمهيد قال : كان (زيد بن ثور)